

المؤشر العام يواصل الارتفاع...و«السوق الرئيسي» ينخفض 2.8 نقطة



جلسة متبادلة للبورصة

انتهت بورصة الكويت جلسة أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 16.7 نقطة ليبلغ مستوى 5259 نقاط وينسبة ارتفاع 0.32 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 131.4 مليون سهم تمت من خلال 6023 صفقة بقيمة 30.7 مليون دينار كويتي (نحو 101 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2.8 نقطة ليصل إلى مستوى 4934 نقطة وينسبة انخفاض 0.06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 64.8 مليون سهم تمت عبر 2562 صفقة بقيمة 4.9 مليون دينار (نحو 16 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 27.5 نقطة ليصل إلى مستوى 5437 نقطة بنسبة ارتفاع 0.51 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 66.6 مليون سهم تمت عبر 3461 صفقة بقيمة 25.7 مليون دينار (نحو 84.6 مليون دولار).

وتابع المتعاملون خلال جلسة أمس الصباح شركة (الخصوصية) عن ترسيمة مناقصة تشغيل وصيانة

الرافعات الجسرية بقيمة 4.52 مليون دينار كويتي (نحو 14.8 مليون دولار) إضافة إلى متابعتهم إعلان شركة (كامكو) و (اعيان ج) و (انوفست) و (دانة) و (مشاعر) عن نتائج

الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (أولى تكافل) و (عمار) و (قيوسين) و (تحصيلات) و (ارزان). ونطبق شركة بورصة الكويت حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى لتواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزايدات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزايدات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمفاوضة فائداً لايات العرض والمطلب المحظية.

اجتماعات شركات أخرى، وكانت شركات (مواشي) و (سنام) و (أبيار) و (أسس) و (تدوين أ) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (بيتك) و (خليج ب) و (وطني) و (المتكاملة) و (أهلي متحد)

نتيجة لقرارات السلطات الأسترالية بتخفيض حمولة السفن من الأغنام

«المواشي»: الأرباح نصف السنوية تتراجع بمعدل 7 آلاف دينار



شركة المواشي

الشركة تناشد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بسرعة إصدار أذن استيراد للأغنام الحية من جنوب إفريقيا

عن مليون دينار والذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند مقارنة أداء الفترتين 2017 و 2018. وذكرت الشركة في إفصاحها لدى بورصة الكويت، أن من المتوقع استمرار تأثر الأداء التشغيلي للشركة سلباً خلال الربع الثالث من العام 2018 نظراً لاستمرار عدم وضوح الرؤية للشركات المصرح لها بتصدير الماشية في استراليا نتيجة إغلاق رخص بعض مصدري الماشية

الرئيس التنفيذي لأجيليتي طارق سلطان في تصريح صحفي صافي أن أرباح الشركة في الربع الثاني لعام 2018 بلغت 20 مليون دينار (نحو 66 مليون دولار) بزيادة بنسبة 13.6 في المئة فيما بلغت إيرادات الشركة خلال الربع الثاني 384.2 مليون دينار (نحو 1.266 مليار دولار) بزيادة 12.3 في المئة.

يذكر أن (أجيليتي) تأسست عام 1979 وحساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغ 37.1 مليون دينار (نحو 122 مليون دولار) خلال الربع الثاني 2018 بزيادة بنسبة 13.6 في المئة فيما بلغت إيرادات الشركة خلال الربع الثاني 384.2 مليون دينار (نحو 1.266 مليار دولار) بزيادة 12.3 في المئة.

يذكر أن (أجيليتي) تأسست عام 1979 وأضاف سلطان أن الأرباح بلغت قبل

طرح أنواع جديدة من الأغنام كالإيراني الشفالي والعربي المحلي والأردني

لجاء الأمن الغذائي لدولة الكويت ونوفر الأغنام الحية على مدار العام.

كما قامت «المواشي» بالفعل بطرح أنواع جديدة من الأغنام كالغنم الإيراني الشفالي والغنم الإيراني الكرمنشاهي والغنم العربي المحلي والأردني. من جهة أخرى فإن الشركة قد أتت بتحضيراتها الأساسية لتعيد الأضحية المبارك وذلك بتوفير «الأضحية» بأنواعها من الأغنام؛ الأسترالي والعربي المحلي، والعربي الأردني والإيراني، المتوافقة مع شروط الأضحية وقد تم البدء في استلام طلبات حجز الأضحية على الواتك ALMAWASHI على الهواتف الذكية، أيضاً من خلال معارضها الرئيسية في الشويخ والمهولة والسلمية والغروانية. وتستعد «المواشي» للافتتاح التجريبي لمسح العاصمة وسوق الماشية والذي يعد أكبر مساح من حيث المباني والطاقة الإنتاجية في دولة الكويت والمنطقة بمساحة 94000 متر مربع.

واردجت في السوق الرسمي (البورصة) عام 1984 برأس مال 153.2 مليون دينار (نحو 504.7 مليون دولار) حيث تعمل في تجهيز وإقامة وإدارة وتأجير المخازن يجمع اشكالها وتخزين البضائع وفقاً لنظام الإبداع تحت الإشراف الجعري داخل المناطق الجعريكة أو خارجها وغيرها.

بربحية 77.1 فلساً للسهم الواحد
421.4 ألف دينار...أرباح «كامكو»
نصف السنوية



فصل صرخود

وأضاف صرخود أن (كامكو) قامت أيضاً بدور مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب في إصدار صكوك لصالح شركة (داماك العقارية) بقيمة 400 مليون دولار مبنياً أن فريق إدارة الاستثمارات البديلة تمكن من تعزيز حجم الأصول المدارة في المحفظة الدولية العقارية لتبلغ 344 مليون دولار.

وتأسست (كامكو) عام 1998 ودرجت في شركة بورصة الكويت في 2003 ويتركز نشاط الشركة على إدارة الأصول والاستثمار وتنصيب اعمامات قطاع إدارة الأصول على توفير مجموعة متكاملة من خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية الصممة وفقاً لمتطلبات العملاء من الأفراد والمؤسسات كما تقدم فرص شاملة للوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية.

مليون دولار مقارنة بـ 7.4 مليون دينار (نحو 15 مليون دولار) لنفس الفترة من 2017.

وأوضح أن إجمالي حجم الأصول المدارة بلغ 3.1 مليار دينار (نحو 10 مليارات دولار) من استقطاب مبالغ جديدة إلى الصناديق الاستثمارية وحفاظ العملاء.

وذكر أن قطاع الاستثمارات المصرفية شهد نشاطاً ملحوظاً خلال الفترة الماضية إذ تمكن من إنجاز صفقات مهمة على مستوى السوق المحلي والإقليمي. وأشار إلى أنه خلال الربع الثاني من العام قامت (كامكو) بدور مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب الرئيس والوحيد في إصدار سندات لصالح شركة (العقارات المتحدة) بقيمة 60 مليون دينار (نحو 197 مليون دولار).

أعلنت شركة كامكو للاستثمار الكويتية أمس الاثنين تحقيقها 421.4 ألف دينار كويتي (نحو 1.98 مليون دولار أمريكي) أرباحاً في النصف الأول من العام الحالي بربحية 77.1 فلس للسهم الواحد مقارنة بـ 375.3 دينار (نحو 1.632 دولار) لذات الفترة من 2017. وقال الرئيس التنفيذي لشركة (كامكو) فيصل صرخود في تصريح صحفي إن نمو إيرادات رسوم الأنشطة التشغيلية ارتفعت بنسبة 18 في المئة من 3.8 مليون دينار (نحو 12.5 مليون دولار) في النصف الأول من 2018 مقارنة بـ 3.2 (نحو 10.5 مليون دولار) في 2017. وأضاف صرخود أن إجمالي إيرادات الشركة ارتفع بنسبة 2 في المئة ليلعب 8.4 مليون دينار كويتي (نحو 15.8

بانخفاض نسبته 3.5 في المئة على أساس سنوي
«الإحصاء»: 39.3 مليار دينار... القيمة
التقديرية للنتاج المحلي الإجمالي لعام 2017

وذلك نتيجة لتراجع القيمة الاسمية للنتاج المحلي الإجمالي عام 2016 حيث شكلت ما نسبته 70.9 في المئة وانخفضت هذه النسبة إلى 68.6 عام 2017. بفعل ارتفاع الناتج المحلي بالأسعار الجارية. وقالت أن البيانات الخاصة بالبنكوين الراسمالي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017 أظهرت ارتفاع قيمته عن عام 2016 بنسبة 5.2 في المئة حيث شكل الانفاق الحكومي على التكوين الراسمالي أكثر من ثلث الانفاق الاستثماري الكلي.

والفسادات أن نتائج الحسابات القومية أظهرت مدى اعتماد الاقتصاد الكويتي على نشاط إنتاج النفط ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث ساهم نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والنفط ذات الصلة بصناعة فحم الكوك وحقق نسبة مساهمة مقدارها 6.6 و 6.8 في المئة خلال عامي 2016 و 2017 على التوالي.

الفرد وتراجع بنسبة 6.2 في المئة وأوضحت أنه نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام خلال عام 2017 ارتفعت مساهمة القطاع النفطي (نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة ونشاط فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 44.9 في المئة بعد أن كانت تمثل 41.4 في المئة عام 2016 من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكرت (الإحصاء) أن هناك انخفاضاً واضحاً في إنتاج النفط الخام الكويتي الذي أدى بدوره إلى انخفاض في نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2016 و 2017 إذ بلغت 60.3 و 58 في المئة على التوالي. وأشارت إلى أن البيانات المسجلة للنشاط المحلي الإجمالي الحقيقي والانفاق عليه أظهرت ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي النهائي حيث بلغت 48 و 51.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وأشارت إلى أن نسبة هذه المساهمة تختلف وفقاً لبيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

أعلنت الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أمس الاثنين أن القيمة التقديرية للنتاج المحلي الإجمالي لعام 2017 بلغت حوالي 39.3 مليار دينار كويتي (نحو 129 مليار دولار أمريكي) بانخفاض نسبته 3.5 في المئة على أساس سنوي. وقالت (الإحصاء) أن البيانات الفعلية لعام 2016 سجلت نمواً نسبته 2.9 في المئة مبنياً أن البيانات التقديرية والفعلية حققت ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 الجارية خلال عام 2017 بنسبة 9.7 في المئة لتصل إلى 36.2 مليار دينار (نحو 119 مليار دولار) وذلك لارتفاع أسعار النفط فيما سجلت انخفاضاً في عام 2016 بنسبة 1.4 في المئة. وأضافت أن النمو في القيمة الاسمية للنتاج المحلي الإجمالي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي لعام 2017 إذ ارتفع من 7434 دينار (نحو 24.4 ألف دولار) لعام 2016 إلى 7978 دينار (نحو 26.2 ألف دولار) في عام 2017. وبيّنت (الإحصاء) أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2017 بنسبة 3.5 في المئة قابله زيادة بعدد السكان إذ انخفض على نصيب

الفرد من 1984 برأس مال 153.2 مليون دينار (نحو 504.7 مليون دولار) حيث تعمل في تجهيز وإقامة وإدارة وتأجير المخازن يجمع اشكالها وتخزين البضائع وفقاً لنظام الإبداع تحت الإشراف الجعري داخل المناطق الجعريكة أو خارجها وغيرها.